فلسفة تعدد الزوجات

الدكتور محمد شقير

أي لماذا شرع الإسلام تعدد الزوجات؟ باعتبار أن كل تشريع له حكمته وله غايته وله وظيفته؛ بالتالي سوف يكون السؤال مطروحاً حول تعدد الزوجات، وحول وظيفة هذا التشريع في الاجتماع الإنساني.

ولا شك أن هذا السؤال هو في غاية الأهمية باعتبار أن وعي التشريع بشكل أفضل سوف يعطي مجالاً أوسع لكيفية توظيفه واستثماره وكيفية تطبيقه بشكل أفضل، وسوف يوفر فرصة أفضل لطريقة التعامل مع هذا التشريع بما يمكن من تحقيق أبعد مدى من مقاصده وغاياته.

وحتى يتحصل لنا وعي التشريع لا بد من تحقيق هذه الأمور:

1 ادراك طبيعة التشريع نفسه باعتبار أن بعض التشريعات قد تكون ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية... فيكون من الأهمية بمكان معرفة طبيعة التشريع حتى نعلم في أية بيئة يجب وضعه وأن عملية وعيه على ضوء أية مبادئ وأسس ومعايير يجب أن تتم.

2 وضع ذلك التشريع في بيئته الخاصة به، فإذا كان التشريع ذا طبيعة اجتماعية فيجب وضعه في بيئته الاجتماعية حتى يمكن فهمه على ضوء المشكلة الاجتماعية وكل الأسس والمعايير التي

تنتمي إلى المجال الاجتماعي، إذ إن علاقة دقيقة تربط التشريع بواقعه الخاص به، ومن هنا فإن فهم الواقع الخاص سوف يساعد كثيراً على فهم التشريع الذي ينتمي إلى ذلك الواقع.

3 فهم شامل وعميق للإسلام وقيمه وأهدافه وتشريعه؛ باعتبار أن هذه المفردة التشريعية أو تلك، هي جزء من منظومة أشمل وأعم ولذلك فإن فهم الإسلام بشكل أعمق وأشمل سوف يسهم في تكوين وعي هادف لهذه المفردة التشريعية أو تلك، التي لن تخرج عن السمات والخصائص العامة التي تتسم بها المنظومة الإسلامية، والتي لا تنفك عن القيم والمبادئ التي ترتكز عليها تلك المنظومة.

وعلى ما تقدم إذا عدنا إلى تشريع تعدد الزوجات فإننا نجد أن هذا التشريع هو تشريع اجتماعي أي هو ذو طبيعة اجتماعية وذو أهداف اجتماعية، وبالتالي لا بد من وضع هذا التشريع في بيئته الاجتماعية الخاصة حتى يمكن فهمه وفهم وظيفته وحكمته بشكل أعمق.

يضاف إلى ما تقدم ضرورة فهم هذا التشريع الإسلامي على ضوء قيم الإسلام ومبادئه في العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي وعنايته بالأسرة وسعيه للاستجابة للحقوق الفطرية للإنسان باعتبار أن التشريع الإسلامي يستجيب للميول الفطرية للإنسان ولا يعمل على قمعها أو كبتها.

وبناءً على ذلك لا بد من القول إن من حق كل امرأة تجاه المجتمع أن تتوفر لها فرصة حياة زوجية كريمة وأن تتوفر لها فرصة أن تعيش حياة الأمومة وأن من حق كل امرأة تجاه المجتمع أن يعمل مجتمعها على محاربة كل العادات والأعراف والمفاهيم التي تسهم في حرمان شريحة كبرى

من النساء من حياة زوجية كريمة وحياة أمومة سعيدة، والتي تدفع باتجاه بقاء النساء رهن العنوسة والشعور بالفشل الاجتماعي، وعدم القدرة على تحقيق رغبتهن في أن يكون لكل منهن بيتها الزوجي الذي تعتز به وتسكن إليه وتشعر باستقلالها الاجتماعي فيه.

إن التشريع الإسلامي فيما يرتبط بالعلاقة بين المرأة والرجل لا بد أن يكون تشريعاً عادلاً يهدف إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من التكافل الاجتماعي ويعنى بتوفير فرصة الحياة الزوجية لأكبر عدد ممكن من النساء، أي إن عدالة التشريع تكمن في ألا يهتم بقسم من النساء ويهمل القسم الاخر، وأن حكمة التشريع تقتضي بسط رحمة التشريع على جميع المعنيين بالتشريع، وعدم قصره على شريحة وترك الشريحة الأخرى.

إن التشريع المعني بالعلاقة بين المرأة والرجل لم يأتِ ليقول إنه يحق لكل رجل امرأة واحدة بل يحق له أكثر من امرأة؛ وهذا الكلام صحيح لكنه يفتقد إلى الدقة في التعبير لأنه من الأفضل التعبير بالقول إن التشريع لم يأت لتحتكر كل امرأة رجلاً واحداً لتعتبر أنه لها وحدها دون غيرها من النساء وأنه قد أصبح لها حق حصري به بحيث يمنع على غيرها من النساء أن يكون له امكانية الزواج منه؛ إن هذا الأمر ليس مقبولاً بحسب الفهم الديني.

إن التشريع الإسلامي في تعدد الزوجات جاء ليقول إنه عندما تتزايد أعداد النساء مقارنة مع أعداد الرجال بسبب الحرب مثلاً أو بسبب عوامل أخرى فإنه لا سبيل لمعالجة عدم التوازن هذا إلا بافساح المجال أمام كل رجل ليتزوج بأكثر من امرأة وصولاً إلى أربع نساء شرط أن يكون قادراً

على أن يتحمل كامل مسؤوليته تجاه الزيجات التي يقدم عليها، وشرط تحقيق القدر الواجب من العدالة بينها.

أي إن ما أتى به هذا التشريع هو عدم احتكار المرأة للرجل ومنعه من تحمل مسؤوليته تجاه المجتمع، وأيضاً عدم تحويل المرأة بشكل عام إلى أداة للاستمتاع بها من دون أن يتحمل الرجل مسؤوليته تجاهها وأن يستجيب لحقها في الزوجية والأمومة والاستقرار الاجتماعي في بيت الزوجية والسكن الزوجي.

إن الهدف الأساس من تشريع التعدد هو عدم اهمال شريحة من النساء لها حقها في الزواج العفيف كما كل امرأة ولها حقها في أن تصبح أماً كما كل امرأة ولها حقها في أن تحقق نفسها على مستوى الاجتماع الزوجي في أن يكون لها مسكنها الزوجي الذي يجنبها مشاعر الفشل واليأس الاجتماعي.

إن تشريع تعدد الزوجات هو من أعظم التشريعات إنسانية من حيث حرصه على تحقيق أجمل المشاعر والامال لدى كل امرأة في أن تصبح أماً لها أطفالها الذين تراودهم بمشاعر الأمومة، ومن حيث سعيه إلى الاستجابة لمشاعر المرأة بتحقيق الفوز على مستوى الاجتماع الزوجي وما يوفره بيت الزوجية من شعور بالسكن والمودة والرحمة.

كما إنه من أعظم التشريعات تحقيقاً للعدالة الاجتماعية من حيث سعيه إلى توفير فرصة الزواج والحياة الزوجية الكريمة لأكبر عدد من النساء وعدم حصر عناية المجتمع الذكوري بشريحة من

النساء وابداء رغبته فيها وتحمله للمسؤولية تجاهها في مقابل أعراضه عن شريحة أخرى وتركها لمشاعر العنوسة.